إنجازات دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية خلال عام ٢٠١٤

البلاد – مركز المعلومات

أوجزت الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية (قطاع الشؤون الثقافية والإعلامية) أهم إنجازات المسيرة المباركة لمجلس التعاون الخليجي خلال عام ٢٠١٤م.

ففي مجال الشؤون الاقتصادية، أوضح التقرير الصادر من الأمانة العامة للمجلس خلال دورته الرابعة والثلاثين عددا من المشاريع تتمثل في استمرار العمل بالقواعد الموحدة لإدراج الأوراق المالية (الأسهم – السندات – الصكوك)، واستمرار العمل بمشروع القواعد الموحدة لإصدار وطرح وحدات صناديق الاستثمار في الأسواق المالية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، كذلك اعتماد مشروع القواعد الموحدة للإشراف والرقابة على التداول في الأسواق المالية بدول المجلس، واعتماد مشروع القواعد الموحدة لإصدار وطرح السندات والصكوك في الأسواق المالية بدول المجلس.

وفي المجال التجاري أفاد التقرير أن دول مجلس التعاون تسعى إلى تفعيل دور القطاع الخاص ومشاركته في مسيرة العمل المشترك عن طريق إتاحة الفرصة لمشاركة اتحاد غرف المجلس في اجتماعات اللجان الفنية، بالإضافة إلى عقد لقاءات مشتركة لمناقشة القضايا التي تهم القطاع الخاص، ومن جهة أخرى تمت الموافقة على مشروع القانون (النظام) الموحد لحماية المستهلك بدول مجلس التعاون، وسيتم رفعه للمجلس الأعلى لاعتماده كقانون إلزامي موحد على مستوى دول المجلس، في الوقت الذي يتم فيه إعداد مسودة اللائحة التنفيذية لهذا القانون (النظام)، وتخصيص النطاق (الدومين) (gcc.consumer.org)، بحيث أصبح عنوان الموقع الإلكتروني الموحد لحماية المستهلك بدول مجلس التعاون، الذي تم افتتاحه في مطلع شهر يونيو ٢٠١٤م، ويحتوي على البيانات والمعلومات الخاصة بأسعار السلع والمنتجات الخليجية.

وفيما يتعلق باستراتيجية الأمن الغذائي، فقد اتفقت دول مجلس التعاون الخليجي مع البنك الإسلامي على، أن يقوم البنك بإعداد مسودة استراتيجية الأمن الغذائي وتمويل هذه الدراسة، لعرِضها على لجنة التعاون التجاري، وذلك قبل أن تقر بصورتها النهائية، كما شكلت لجنة، بناءً على مقترح الإمارات العربية المتحدة تعنى بالملكية الفكرية يكون من مهامها التنسيق بين دول المجلس عند المشاركات الدولية والإقليمية في مجال الملكية الفكرية، وتتبع هذه اللجنة لجنة التعاون التجاري.

وفي المجال الصناعي تمت الموافقة على مشروع القواعد الموحدة لإعطاء الأولوية في المشتريات الحكومية للمنتجات الوطنية بدول المجلس وفقا للصيغة المعدّلة، والموافقة أيضا على تشكيل لجنة فنية دائمة من الجهات المعنية في الدول الأعضاء لمتابعة تطبيق هذه القواعد بعد اعتمادها، وقد قدّمت لجنة التعاون الصناعي تعديلات مقترحة على ضوابط اعفاء مدخلات الصناعة، وعلى ضوء ذلك قررت لجنة التعاون المالي والاقتصادي تشكيل لجنة فنية مشتركة من وزارات المالية والصناعة وإدارات الجمارك بدول المجلس لدراسة الموضوع والوصول إلى توافق حيال التعديلات المقترحة، ورفعها للجنة التعاون المالي والاقتصادي في اجتماعها القادم.

وعلى صعيد التخطيط والاقتصاد المعرفي فقد اعتمد المجلس الوزاري الموّقر، موازنة المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية للعام المالي ٢٠١٤م ومقدارها ٤,٠٢٥,٦٦٠ ريالا عُمانيا، بحيث يتم تمويلها من الجهات المختصة بشؤون الإحصاء بالدول الأعضاء بالتساوي، مع اعتبار عام ٢٠١٤م استكمالا لمرحلة التأسيس للمركز، وقد تم إرسال الموازنة للمركز الإحصائي، علما أن المركز قد باشر أعماله بعد الاجتماع الأول لمجلس الإدارة في مايو ٢٠١٣م.

الجدير بالذكر أن اللجنة الوزارية للتخطيط والتنمية قد كلفت المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون بإعداد تقارير سنوية عن المؤشرات الاحصائية لدول المجلس، وتعميمها على الدول الأعضاء للاستفادة منها.

كما طلبت من المركز الإحصائي، الاتصال بالجهات والمنظمات الدولية مثل اللجنة السكانية التابعة للأمم المتحدة والبنك الدولي ومنظمة التعاون والتنمية الدولية (OECD) لاعتماده بشكل رسمي كمصدر للإحصاءات لدول مجلس التعاون، وذلك لتمكينه من القيام بدوره وتفعيل هذا الدور على المستوى العالمي .

وتستخدم الدول الأعضاء في مجلس التعاون البطاقة الذكية كإثبات هوية لمواطني دول المجلس في التعاملات والاستخدامات المتعلقة بالمواطن لدى القطاعين العام والخاص في الدول الأعضاء، وقد تم الاتفاق على البيانات الصحية التي ستتضمنها البطاقة، كما تم الاتفاق على نظام الترميز المطلوب استخدامه وقيم البيانات الخاصة بالملف الصحي، بالإضافة إلى الاتفاق على طرق توحيد المواصفات الفنية لطريقة مقارنة البصمة على البطاقة باعتماد قالب موحد، واعتمد المجلس الأعلى في دورته الـ ٣٤، وثيقة استراتيجية الحكومة الإلكترونية لدول مجلس التعاون، (العمل بها بصفة استرشاديه)، وقدمت دول مجلس التعاون تقرير دوري كل ثلاث سنوات لفريق عمل تفعيل استراتيجية التنمية الشاملة المطورة، حول ما تم تنفيذه من أهداف استراتيجية من قبل لجان العمل الخليجي المشترك والمنظمات والهيئات ذات العلاقة.

وفي قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات أبان التقرير أنه تم إعداد استراتيجية للتعامل مع التحذيرات الواردة، وذلك لرفع مستوى الأداء في حالات الطوارئ للحاسبات، كما تمت الموافقة الوزارية على تشكيل فريق عمل متخصّص لتنظيم وإعادة هيكلة لجان الاتصالات وتقنية المعلومات تحت مظلة اللجنة التوجيهية، وجرى تطبيق المرحلة الثانية من خدمة التجوال الدولي، على ضوء نتائج دراسة أسعار التجوال للخدمات بين دول المجلس.

وفي مجال البريد فقد تم دعم البريد الممتاز وخليجي اكسبرس، كمنتج استراتيجي من قبل الدول الأعضاء، وتخصّيص منسق خليجي يكون بمثابة مدير مشروع ذو كفاءة واختصاص في مجال البريد الممتاز، وتم إقرار التوصيات المرفوعة من دول المجلس للحد من التداخلات والتغطية المتجاوزة، ووصولاً إلى علاج لمشكلة التداخلات على شبكات الهاتف والتجاوزات، واتفقت دول المجلس التعاون على أن تجتمع لجنة مسؤولي الثروة المعدنية بدول المجلس لمراجعة شاملة ونهائية لجميع مواد مشروع اللائحة التنفيذية للقانون (النظام) الموحد للتعدين لدول مجلس التعاون.وأفاد التقرير أنه تم أعتماد استراتيجية الإعلام البترولي من المجلس الأعلى في دورته الـ٣٣ خلال اجتماعات اللجنة التي عقدت تباعا في مارس وإبريل ٢٠١٤م، وتم الاتفاق على الاجراءات المقترحة لتفعيل آليات تنفيذ سياسات أحد أهداف استراتيجية الإعلام البترولي وهو (إبراز المكانة البترولية لدول المجلس والتأكيد على أهمية دول المجلس كمصدر رئيس وموثوق للطاقة)، كما يجري العمل على مراجعة ترجمة هذه الاستراتيجية إلى اللغة الانجليزية.

وتناول التقرير الكهرباء والماء حيث تم انجاز ٥٠٪ من أعمال مشروع الربط المائي بدول مجلس التعاون الخليجي ومن المتوقع الانتهاء من المشروع في نوفمبر ٢٠١٥م، كم تم افتتاح المبنى الرئيسي لهيئة الربط الكهربائي الخليجي في مدينة الدمام بالمملكة العربية السعودية في شهر إبريل ٢٠١٤م، وتستمر جهود هيئة الربط الكهربائي الخليجي في العمل على انشاء سوق لتجارة الطاقة الكهربائية بين الدول المشاركة، كما تقوم بالمساهمة في دراسة الربط الكهربائي العربي الشامل.

أما في المواصلات قامت دول مجلس التعاون بالتوقيع على مذكرة تفاهم لانضمام دول المجلس والأمانة العامة لعضوية منظمة أوتيف (OTIF)؛ المنظم الدولية للنقل الدولي والسكك الحديدية.

الجدير بالذكر أن مشروع سكة الحديد الخليجية يسير في الاتجاه المطلوب حيث تم استكمال تحديث إحداثيات مسار سكة حديد دول المجلس ونقاط التقاء المسار فيما بين الدول الأعضاء المتجاورة وتوقيعها على خرائط هندسية، وتم تزويد الدول الأعضاء بالخرائط الهندسية بشكلها النهائي، وتم إنشاء العديد من الهيئات والشركات المعنية بتنفيذ مشروع سكة حديد دول المجلس ومشاريع السكك الحديدية الوطنية بالدول الأعضاء التي من شأنها العمل على توطين واستدامة مشاريع السكك الحديدية بدول المجلس ورفع الكفاءات والخبرات الخليجية اللازمة لتنفيذ وتشغيل قطاع السكك الحديدية.

في مجال الزراعة والثروة السمكية قرر المجلس الأعلى في دورته الـ ٣٤، اعتماد فصل قائمة الآفات المحجرية من قانون (نظام) الحجر الزراعي الموحّد لدول مجلس التعاون وإدراجها في اللائحة التنفيذية لذات القانون (النظام)، وقد تمت مخاطبة أصحاب المعالي وزراء الزراعة بدول المجلس بقرار المجلس تمهيدا لتنفيذ القرار، وتشارك لجنة التعاون الزراعي بدول مجلس التعاون الخليجي في الفريق المشترك المشكل من (وزارات التجارة ووزارات الصناعة والأمانة العامة)، لمناقشة الشروط المرجعية الخاصة باستراتيجية الأمن الغذائي، علما أنه تم الاتفاق مع البنك الإسلامي للتنمية لإعداد مسودة الدراسة وتمويلها، وافقت لجنة التعاون الزراعي في اجتماعها السنوي الأخير، على بعض القوانين مثل مشروع قانون (نظام) الاجراءات الوقائية من الأمراض المعدية والوبائية الحيوانية، كما وافقت على التعديلات التي تمت في قانون (نظام) الحجر البيطري، واعتماد آلية مشاركة الهجن في السباقات الخليجية على أن يتم التطبيق بداية يناير ٢٠١٥م، بالإضافة إلى اعتماد الدليل الاسترشادي للإجراءات المتبعة في المنشآت البيطرية بدول المجلس.

كما تم تجديد مذكرة التفاهم بين دول مجلس التعاون الخليجي والصندوق الدولي للتنمية الزراعية(ايفاد)، وقامت بزيارة بمشاركة من ممثلين بعض الدول الأعضاء إلى منظمة وقاية النبات بالشرق الأدنى لتقديم تصّور للدول الأعضاء في جدوى الانضمام للمنظمة، وعلى ضوء نتائج الزيارة ترك لكل دولة من دول المجلس حرية الانضمام لهذه المنظمة، وعقد الاجتماع الأول للجنة سلامة الأغذية (التي تشكلت حديثا) بتاريخ ٢٤ أغسطس ٢٠١٤م، وقد جاء ذلك تنفيذا لقرار المجلس الوزاري الموقر في دورته (١٢٨) القاضي باستحداث لجنة وزارية جديدة تعنى بسلامة الأغذية بدول مجلس التعاون، وعلى إثر ذلك تمت الموافقة على مشروع القانون (النظام) الموحد للغذاء لدول مجلس التعاون.

وعلى صعيد الشؤون الجمركية أوضح التقرير أن هيئة الاتحاد الجمركي توصلت إلى الاتفاق على بعض الأمور مثل التزام جميع دول المجلس بقبول شهادة صلاحية تصدير المواد الغذائية بالدول الأعضاء، ليتم الفسح الفوري للإرساليات الغذائية التي تحمل الشهادة، بالإضافة إلى التأكيد على اعتماد دلالة منشأ واحدة على المنتجات الخليجية بدول مجلس التعاون، والاتفاق على إعداد دراسة تفصيلية حول تحسين أداء المنافذ الجمركية في ظل الاتحاد الجمركي لدول المجلس وفق أفضل الممارسات العالمية لرفع مستوى الأداء في العمل بتلك المنافذ الجمركية، كما يجري التنسيق للعمل على تبادل الخبرات ثنائيا بين إدارات الجمارك بدول المجلس، وتقوم الأمانة العامة في هذا الصدد بإعداد برنامج لتبادل الموظفين بين المنافذ الجمركية، وتعكف إدارة الشؤون الجمركية بالتنسيق مع الدول الأعضاء على استكمال مجموعة من الدراسات مثل الدراسة المطلوبة للقوانين الخاصة بحماية الوكيل المحلي في دول المجلس، ودراسة معاملة منتجات المصانع المقامة في التجمعات الاقتصادية بدول المجلس باستثمارات خليجية.

وفي شأن السوق المشتركة قررت الدول الأعضاء مع الأمانة العامة بإعداد ورش عمل وبرامج لتعريف الجهات المعنية والمواطن الخليجي بقرارات العمل المشترك في مجلس التعاون، وتقوم الأمانة العامة بطلب التكاليف اللازمة المترتبة على تنفيذ هذه الورش والبرامج من الدول الأعضاء، وإضافتها إلى موازنة الأمانة العامة للعام المالي ٢٠١٤، وعقدت الأمانة العامة أولى هذه الورش في الامارات العربية المتحدة يومي ٢٤ و ٢٥ سبتمبر ٢٠١٤م بعنوان (المواطنة الخليجية – حقوق وواجبات)، وسيليها ورش عمل مماثلة في جميع الدول الأعضاء.

وعن شؤون الإنسان والبيئة أولا: تنفيذ قرارات مقام المجلس الأعلى المتعلقة بشؤون الإنسان والبيئة، ومباركة الجهود التي تقوم بها الأمانة العامة لمتابعة تنفيذ قرار المجلس الأعلى الخاص بالاهتمام بالشباب وصقل مواهبهم وتنمية قدراتهم، والتأكيد على استكمال ما تبقى من خطوات لتنفيذ هذا القرار، فقد قامت الأمانة العامة بمتابعة واستكمال الخطوات لتنفيذ القرار، التي بموجبها عقدت الامانة العامة مجموعة من ورش العمل الخاصة بالشباب (التوظيف وبناء المهارات وريادة الأعمال، الصحة والرياضة وصناعة الترفيه، بناء المجتمع والمبادرات الشبابية، مجلس التعاون والمواطنة الخليجية)، وتكليف اللجان الوزارية في مجلس التعاون بالنظر في التوصيات والآراء الأولية للشباب، كل فيما يخصه، وتتولى كل لجنة وضع الآليات التنفيذية لما يمكن تطبيقه في إطار مجلس التعاون.

وقامت الأمانة العامة بتعميم توصيات ورش عمل الشباب على اللجان الوزارية كل في ما يخصه، وقد تم اشراك اللجان الوزارية في التخطيط والتنفيذ لذلك، وتم اشراك اللجان الوزارية في التخطيط والتنفيذ لذلك، ولتأكيد على الأجهزة المسؤولة عن شؤون الشباب في دول المجلس بتكثيف النشاطات والفعاليات الشبابية المشتركة مع التركيز على اختيار البرامج والفعاليات وفق أولويات واهتمامات الشباب، وتابعت الامانة العامة القرار مع وزارات الشباب والتأكيد عليها بتكثيف الأنشطة والفعاليات الشبابية المشتركة، بهدف تحقيق اكبر قدر ممكن من تطلعات واهتمامات الشباب الخليجي، وتكليف الأمين العام بدراسة إنشاء صندوق لدعم ريادة الأعمال لمشروعات الشباب الصغيرة والمتوسطة في دول المجلس، والتعاقد مع جهة متخصصة لوضع آليات عمل الصندوق، والرفع بذلك إلى المجلس الوزاري في دورته القادمة، وتكليفها بإنشاء موقع إلكتروني تفاعلي شامل يخاطب الشباب في مجلس التعاون، ويكون قناة تواصل دائمة بين الشباب والأمانة العامة لمجلس التعاون، على أن يتضمن قاعدة بيانات إلكترونية لرصد المشروعات والمبادرات الشبابية الخليجية الرائدة، وتستمر الأمانة العامة وبشكل دائم في تنظيم مؤتمرات وورش عمل دورية تتناول اهتمامات الشباب وتطلعاتهم.

وقد قامت الامانة العامة بتنظيم عدد من ورش العمل لأخذ أراء وتوصيات الشباب ومستمرة في ذلك، وتأسيس برنامج دائم لشباب مجلس التعاون، بهدف تنمية قدراتهم وتعزيز القيم الايجابية وروح القيادة والاسهام في العمل الإغاثي والإنساني، وتتولى الأمانة الإشراف على متابعة تنفيذ ذلك مع الجهات المعنية في دول المجلس، وتقوم بإعداد برنامج دائم للشباب وأخذ أراء ومقترحات الدول في ألية تنفيذ البرنامج التي تعزز ثقافة العمل التطوعي لدى شباب دول مجلس التعاون، واعتماد مبلغ وقدره (٣٠,٠٠٠,٠٠٠)، ريال سعودي، يُضاف إلى موازنة الأمانة العامة للعام ٢٠١٤م ، كمرحلة أولى لتنفيذ ما ورد في المجلس الأعلى للقادة، على أن ترفع الأمانة العامة إلى المجلس الأعلى تصورا شاملا يتضمن التكاليف المترتبة على البرامج والأنشطة الشبابية وأولويات وآليات تنفيذها.

ومتابعة تنفيذ قرارات المجلس الأعلى الخاصة بالتعليم، ومتابعة تنفيذ قرار المجلس الأعلى في دورته (٣٢) بشأن الخطة الخليجية لمكافحة الأمراض غير المعدية، وتنسق الامانة العامة مع المكتب التنفيذي بشكل دوري، لتزويدها بتقارير متابعة حول تنفيذ الخطة والخطوات المنفذة، لرفعها للمجلس الأعلى.

ويمثل صدور الخطة الخليجية لمكافحة الأمراض غير المعدية، نقلة كبرى من دول المجلس تجاه مجابهة هذه الامراض التي تفتك بالمجتمع الخليجي، وتنهك اقتصاديات دوله بمبالغ باهظه، وبتضافر الجهود بين الاجهزة المختصة في دول المجلس، يمكن التقليل من الاصابة بهذه الامراض، ومتابعة تنفيذ برامج العمل لزيادة فرص توظيف العمالة الوطنية في دول مجلس التعاون.

وتنفيذ قرارات المجلس الوزاري المتعلقة بشؤون الإنسان والبيئة : بناء محطات نووية إيرانية على شواطئ الخليج العربي :

– قامت دولة الكويت بتزويد الدول الأعضاء بالدراسة التي ستقوم بها الجهات المختصة بشأن الموضوع وتم عرض ذلك على المجلس الوزاري في دورته (مارس ٢٠١٤م)، والهدف من ذلك هو التعرف على عدد المحطات النووية الإيرانية الجديدة المزمع إقامتها على شواطئ الخليج العربي، وأماكنها والمخاطر المحتملة والإجراءات الوقائية التي يجب أن تتبعها الدول الأعضاء قبل وأثناء وبعد وقوع أي كارثة.

وعن المبادرة الخليجية الخضراء للبيئة والتنمية المستدامة اعتماد الميزانية اللازمة لتمويل مشاريع المبادرة الخليجية الخضراء للبيئة والتنمية المستدامة ذات الأولوية القصوى بمبلغ وقدره (٥) خمسة ملايين ريال سعودي ، وتقوم الأمانة العامة بإدراجها ضمن موازنتها للعام المالي ٢٠١٥م ، وللعام المالي ٢٠١٦م بواقع (٢,٥) مليونان ونصف ريال سعودي لكل عام ، وعرض الموضوع على الاجتماع (٣٣) للوكلاء المسؤولين عن شؤون البيئة(الكويت ٩–١٠ يونيو ٢٠١٤) وأوصى بأن تقوم الأمانة العامة بدراسة المقترح المقدم من برنامج الأمم المتحدة للبيئة/ المكتب الإقليمي لغرب أسيا من الناحية القانونية والمالية والإدارية.

كما قامت الأمانة العامة بدراسة المقترح وقامت بتعميم ذلك على الدول الأعضاء لأخذ ملاحظاتهم ومرئياتهم.

– إنشاء مركز الرصد البيئي لدول مجلس التعاون :

١– الموافقة على قبول العرض المقدم من معهد الكويت للأبحاث العلمية لإعداد الدراسة التفصيلية لإنشاء مركز الرصد البيئي لدول المجلس، بقيمة إجمالية قدرها (٩٦٠،٠٠٠) تسعمائة وستون ألف ريال سعودي، وتمويلها من موازنة الأمانة العامة للعام ٢٠١٤م .

٢ – تشكيل فريق عمل برئاسة الإمارات العربية المتحدة، وعضوية دول المجلس الأخرى، والأمانة العامة، لمتابعة تنفيذ الدراسة، ورفع تقرير دوري، كل ستة أشهر، إلى المجلس الوزاري عن سير تنفيذ الدراسة.

٣– قامت الأمانة العامة بالتنسيق مع معهد الكويت للأبحاث العلمية بإعداد العقد الخاص بتنفيذ دراسة إنشاء المركز بعد مراجعتها من الجوانب القانونية والإدارية.

٤– وقع معالي الأمين العام على العقد وتم إرساله إلى المعهد لتوقيعه.

٥– عرض الموضوع على الاجتماع (٣٣) للوكلاء المسؤولين عن شئون البيئة (الكويت ٩–١٠ يونيو ٢٠١٤م) وأوصى بعقد الاجتماع الأول لفريق العمل المناط إليه متابعة تنفيذ الدراسة.

– عُقد الاجتماع الأول لفريق العمل في مقر الأمانة العامة خلال الفترة ٢–٣ نوفمبر ٢٠١٤. و الهادف الى تقديم الدعم الفني حول الوضع البيئي الراهن للبيئة لمتخذي القرار. و المساهمة في بناء القدرات البشرية العاملة في مجال الرصد البيئي.

مشروع دراسة برنامج الشراكة والعمل البيئي لمنطقة الخليج (GEPAP) :

١ – الموافقة على مشروع برنامج الشراكة والعمل البيئي لمنطقة الخليج (GEPAP) مع البنك الدولي بميزانية إجمالية قدرها (٣,٩) مليون دولار أمريكي، على أن يتم إدراج المبلغ ضمن موازنة الأمانة العامة للعام ٢٠١٥م.

٢ – تكليف الأمانة العامة باتخاذ الإجراءات اللازمة والتنسيق بشأن الدراسة مع الجهات المعنية بالدول الأعضاء، والبنك الدولي للتأكد من استكمالها في الوقت المحدد والجودة المطلوبة.

٣ – ابلغت الأمانة العامة الدول الأعضاء بالقرار .

٤ – قامت الأمانة العامة بالتنسيق مع البنك الدولي للإعداد عقد قانوني (اتفاقية) بين الأمانة العامة والبنك الدولي لتنفيذ الدراسة.

٥ – تقوم القطاعات المعنية في الأمانة العامة بدراسة مسودة العقد القانوني، تمهيداً لتوقيع عليه من قبل معالي الأمين العام والبنك الدولي قبل نهاية العام ٢٠١٤م.

٦– يسهم في مساندة التنمية في دول الخليج والمحافظة على الممر المائي الحيوي في الخليج. كما يساعد المشروع متخذي القرار لاتخاذ القرار المناسب للحد من التدهور البيئي في الخليج.

وفيم يخص تنفيذ قرارات المجلس الوزاري المتعلقة بشؤون الإنسان و البيئة :

– مستجدات كود البناء الخليجي، تمت مشاركة دول مجلس التعاون في حفل تدشين النسخة الخامسة من مواصفات قطر للإنشاء QCS٢٠١٤ وفي مؤتمر ومعرض مواصفات قطر للإنشاء في دولة قطر خلال الفترة من ٢٦–٢٧/ أكتوبر/٢٠١٤م، والتأكيد على أهميةٍ تنفيذ قرارات الوزراء المعنيين بشؤون البلديات ومتابعة متطلبات التنفيذ أولا بأول دون تأخير، ومتابعة تنفيذ جميع القرارات الصادرة عن اللجنة الوزارية المعنية بشؤون البلديات، والإعداد للاجتماع القادم للجنة الوزارية، وتسهم تلك الاجتماعات في سرعة تنفيذ القرارات والتوصيات وتدعم العمل الخليجي المشترك.

– مجال قواعد المعلومات الإسكانية ، تم مخاطبة الدول الأعضاء لحضور الاجتماع السادس والثلاثون للفريق التقني لقواعد المعلومات الإسكانية في دولة الكويت خلال الفترة من ٧–٢٠١٤/٩/٨م. وقد تم عقد الاجتماع السادس والثلاثون للفريق التقني لقواعد المعلومات الإسكانية في دولة الكويت خلال الفترة من ٧–٢٠١٤/٩/٨م. والهادف نقل المعرفة وتبادل الخبرات والخبراء في مجالات تلك الورش وما تتضمنه من محاور ذات علاقة في تطوير العمل البلدي المشترك.

– أعمال اللجنة الفنية، واجتماع أصحاب السعادة وكلاء الوزارات المعنية بشؤون الإسكان، واجتماع أصحاب المعالي الوزراء المعنيين بشؤون الإسكان، تم عقد الاجتماع الرابع والعشرون للجنة الفنية المعنية بشؤون الإسكان في دولة الكويت بتاريخ ٩/سبتمبر/٢٠١٤م، وعقد الاجتماع السادس عشر لأصحاب السعادة وكلاء الوزارات المعنية بشؤون الإسكان في دولة الكويت بتاريخ ١٠/ سبتمبر/٢٠١٤م، كما عقد الاجتماع الثالث عشر لأصحاب المعالي الوزراء المعنيين بشؤون الإسكان في دولة الكويت بتاريخ ١١/سبتمبر/٢٠١٤م، ووضع مواصفات خليجية متكاملة ومتوافقة مع البيئة الخليجية ووفق أعلى المواصفات.

– تدريب وتأهيل مراكز وإدارات التدريب البلدي، تم عقد الاجتماع الثاني للمختصين في مجال مراكز وإدارات التدريب البلدي في الأمانة العامة خلال الفترة من ٢٦– ٢٧/أكتوبر/٢٠١٤م، ووضع نظام آلي متكامل لكافة متطلبات العمل الإسكاني المشترك وتوثيق كافة مراحل العمل الخليجي المشترك في مجال الإسكان.

– مستجدات كود البناء الخليجي، تمت مشاركة الأمانة العامة في حفل تدشين النسخة الخامسة من مواصفات قطر للإنشاء QCS٢٠١٤ وفي مؤتمر ومعرض مواصفات قطر للإنشاء في دولة قطر خلال الفترة من ٢٦–٢٧/ أكتوبر /٢٠١٤م ، الهدف منها تسريع الأداء في مجالات العمل الإسكاني وتحقيق الأهداف المحددة وفق الجدول الزمني ووفق مقومات التكامل الخليجي لتطوير العمل الإسكاني والتسريع في تنفيذ المشاريع الإسكانية.

– مجال قواعد المعلومات الإسكانية ، تم عقد الاجتماع الـ ٣٦ للفريق التقني لقواعد المعلومات الإسكانية في دولة الكويت خلال الفترة من ٧ – ٨ / ٩ / ٢٠١٤م، ويسهم في تطوير إدارات و مراكز التدريب البلدي مما يدعم الكوادر الخليجية في هذا المجال البلدي ومجالاته المختلفة.وعلى صعيد تنفيذ قرارات المجلس الوزاري المتعلقة بشؤون الإنسان والبيئة :

– متابعة تنفيذ برامج العمل لزيادة فرص توظيف العمالة الوطنية في دول مجلس التعاون، قامت الأمانة العامة بعرض الموضوع على الاجتماع الثالث عشر لأصحاب المعالي والسعادة وزراء ورؤساء أجهزة الخدمة المدنية (الكويت/ سبتمبر/٢٠١٤م) وأكد أهمية تفعيل وتنفيذ كافة القرارات الصادرة عن المجلس الأعلى التي تدخل في إطار عمل أجهزة الخدمة المدنية، وقرروا إحالة الموضوع إلى اللجنة الفنية لشؤون الخدمة المدنية والموارد البشرية لمتابعة تنفيذ القرارات الصادرة عن المجلس الأعلى في مجال الخدمة المدنية والموارد البشرية بشكل مستمر. ويهدف هذا البرنامج الى زيادة نسب التوطين و الحد من نسبة الباحثين عن عمل و توفير الفرص الوظيفية لمواطني دول المجلس.

وفي مجال الشؤون الثقافية والإعلامية :

– الشؤون الثقافية ، جرى تنفيذ القرارات الصادرة عن الاجتماع التاسع عشر لوزراء الثقافة بدول مجلس التعاون الخليجي، كما يأتي تم تنفيذ الأنشطة المقررة خلال عامي ٢٠١٣م – ٢٠١٤م كالآتي مهرجان الفنون الموسيقية بدولة قطر في ٢٥.٢٨ / ١٢ /٢٠١٣م، وتم تنفيذ دورة التأهيل والتدريب في الإمارات العربية المتحدة في ٢٠١٣م، وعقد ملتقى التراث ١٧ – ١٩ أبريل ٢٠١٤ / الفجيرة/ الإمارات العربية المتحدة ، وملتقى السرد ٦ – ٨ مايو ٢٠١٤م / دولة الكويت، كما إقامت مهرجان المسرح الخليجي ١٧– ٢٤ مايو ٢٠١٤م / الشارقة/ الإمارات العربية المتحدة، ومهرجان السينما الخليجي ٢٣–٢٦ مارس ٢٠١٤م، تم تأجيله إلى عام ٢٠١٥م في الإمارات العربية المتحدة على أن يقام كل عامين، كما تم إقامة مهرجان السينما في باريس خلال الفترة ٢٣–٢٦ / ٣ / ٢٠١٤م، وملتقى الشعر ١١–١٤ أغسطس ٢٠١٤م/ الطائف / المملكة العربية السعودية، ودورة التأهيل والتدريب سيتم تنفيذها في ٢٢–٢٤ ديسمبر ٢٠١٤م / دولة الكويت، وتكريم المبدعين على هامش اجتماع الوزراء ١٦/ ١٠ / ٢٠١٤م / دولة الكويت، وإقامة التعاون الثقافي المشترك بين دول المجلس و(المملكة الأردنية الهاشمية، المملكة المغربية):كما تم عقد الاجتماع الأول المشترك بين دول المجلس مع فريق العمل الاردني بتاريخ ٨–٩ ابريل ٢٠١٤م ، بمقر الامانة العامة الرياض المملكة العربية السعودية، و الاجتماع الثاني في المملكة الاردنية بتاريخ ٢١.٢٠ أكتوبر ٢٠١٤م وتم الاتفاق على مذكرة تفاهم بين الجانبين، وعقد الاجتماع الأول مع الفريق المغربي في ٢١–٢٢ابريل ٢٠١٤م في المملكة المغربية وتم التوصل إلى خطة عمل مشتركة ومذكرة تفاهم بين الجانبين، وإنشاء وحدات إحصائية بالمؤسسات المعنية بالثقافة في دول المجلس و يتم العمل الآن على استكمال المعلومات الخاصة بالإحصائيات الثقافية في الدول الأعضاء لقياس مستوى الثقافة وبالتالي تطويرها، والتأكيد على أهمية بلورة رؤية ثقافية من خلال خطط وبرامج لتعزيز الهوية الخليجية ومكتسبات المواطنة وذلك من خلال أنشطة ثقافية محلية وأنشطة ثقافية مشتركة توافي بها الدول الاعضاء الأمانة العامة، وإنشاء مركز للترجمة والتعريب والاهتمام باللغة العربية وإعداد دراسة من قبل سلطنة عمان للنظام الأساسي للمركز متضمنة الأهداف والاختصاصات والهيكل التنظيمي والإداري، وتعميم الدراسة من قبل الأمانة العامة على الدول الأعضاء للاطلاع عليها و موافاة الأمانة بمرئياتهم حيالها. حيث سيتم مناقشتها في اجتماع اللجنة الثقافية القادم.

وفي مجال السياحة والآثار، تم عقد الاجتماع التأسيسي للوزراء المسؤولين عن السياحة بدول المجلس بتاريخ ٢٠١٤/١٠/١٤م، بدولة الكويت .

وعن الاخبار والعلاقات الاعلامية :

ـ نفذت الدول الأعضاء فعاليات ايام مجلس التعاون في الخارج في عدد من العواصم الأوربية والاسيوية، وتقام هذه الفعاليات سنويا لإبراز صورة إيجابية عن دول المجلس ومنجزاتها.

ـ اعدت مملكة البحرين دراسة أكاديمية فنية قانونية في مجال الاعلام الكتروني تهدف الى مساعدة الدول في اختيار التشريعات والسياسات التي تنظم قطاع التواصل الاجتماعي والاعلام الكتروني.

ـ قرار المجلس الأعلى في دورته (٣٤) إحالة مرئيات الهيئة الاستشارية بشأن الدراسة التقويمية للاستراتيجية الإعلامية وتطويرها إلى وزراء الاعلام لاتخاذ ما يلزم بشأنها ، ويهدف القرار الى تفعيل استراتيجية العمل الاعلامي المشترك بين دول المجلس .

ـ ترسيخ الهوية والمواطنة الخليجة في كافة الفعاليات الاعلامية المشتركة واللجان الاعلامية.

ـ أقيم الملتقى الاعلامي الثاني تحت عنوان (الاعلام الخليجي بين الرأي والخبر) في دولة الكويت.

ـ التغطية الاعلامية لورش الشباب التي اقيمت في كل من (سلطنة عمان ، الامارات العربية المتحدة ، مملكة البحرين ، دولة الكويت) .

ـ التغطية الاعلامية للتعريف بقرارات العمل المشترك التي اقيمت في الامارات.

وفي مجال الإعلام، تم إنشاء حساب موحد لوكالات الانباء في دول المجلس على مواقع التواصل الاجتماعي لوكالات انباء دول المجلس، وإنشاء الموقع الكتروني التفاعلي لوكالات الانباء بدول المجلس وذلك لتسهيل الحصول على اخبار وكالات انباء دول المجلس، وإنشاء موقع لتبادل الصور الفوتوغرافية بين وكالات الانباء لاستفادة وكالات الانباء من صور الاجتماعات والفعاليات المصاحبة للخبر، وإطلاق اذاعة "هُنا الخليج العربي" من مملكة البحرين اعتباراً من ١/١٠/ ٢٠١٣م بمساهمة اذاعات دول المجلس. وذلك لتعزيز وتعميق الهوية الخليجية، وبث برنامج "خليجنا واحد" من اذاعات دول المجلس، للعام الثاني على التوالي مساء كل يوم خميس . وذلك لإطلاع المستمع الخليجي على منجزات مسيرة العمل المشترك.وفي مجال التعاون الاعلامي المشترك بين دول المجلس والمملكة الاردنية الهاشمية، والمملكة المغربية ، تم عقد عدة اجتماعات بين الجانبين لفتح افاق جديده للتعاون الاعلامي المشترك بين الجانبين.

–المطبوعات والنشرشاركت الامانة العامة لمجلس التعاون في معارض الكتب التي نظمتها دول المجلس وعددها (٩) معارض وهي كالتالي (معرض الرياض، ومعرض مسقط، ومعرض البحرين، والمعرض المشترك (١٥) بالشارقة، ومعرض الشارقة، ومعرض أبوظبي، ومعرض الكويت) إضافة للمعرض المصاحب لقمة مجلس التعاون في الكويت، والمعرض المصاحب لمهرجان الجنادرية بالرياض.

وفي الشؤون القانونية :

– الأنظمة والقوانين الصادرة في إطار مجلس التعاون ، تم عرض القرار على اللجان الوزارية التي تتابع الأمانة العامة اعمالها ، حيث قرر الاجتماع ٢٦ لأصحاب المعالي وزراء العدل بدول المجلس ما يلي :

– تقوم وزارات العدل بالدول الأعضاء بموافاة الأمانة العامة بمرئياتها حيال هذا الموضوع.

– تكليف لجنة مسؤولي إدارات التعاون الدولي والعلاقات الدولية بدراسة القوانين (الأنظمة) التي تم إقرارها بشكل استرشادي في نطاق لجنة وزراء العدل بدول المجلس ، واقتراح تعديل ما يحتاج منها إلى تعديل ، ووضع مهلة محددة لتحويلها إلى قوانين (أنظمة) وطنية ، ووضع آلية لتنفيذ قرار المجلس الأعلى المشار إليه.

تعلن أمانة منطقة جازان بلدية الطوال عن المناقصة التالية:

م	اسم المشروع	رقم المشروع	قيمة النسخة
١	صيانة تأمين محروقات لسيارات ومعدات البلدية	٢٢٥	٢٠٠

– اخر موعد للتقديم: الأحد ١٤٣٧/٣/٣٠هـ الساعة ١٢ ظهراً
– موعد فتح المظاريف: الاثنين ١٤٣٧/٤/٠١هـ الساعة ١٠ صباحاً
فعلى من يرغب الدخول في المناقصة المعلن عنها التقدم لبلدية الطوال للحصول على كراسة الشروط والمواصفات المعدة والتقيد بنظام المنافسات والمشتريات الحكومية وتنفيذ مشروعاتها وأعمالها علماً أن مكان تقديم العروض هو مقر لجنة فتح المظاريف ببلدية صامطة. – للإستفسار الاتصال على القسم الفني (٠١٧٣١٥٠٣٧٠) تحويلة (١٠٣)

تعلن المديرية العامة للشؤون الصحية بالحدود الشمالية

عن تمديد موعد فتح مظاريف المنافسات التالية:

م	اسم المنافسة	رقمها	قيمة ومواصفات المنافسة	مكان تقديم العروض والحصول على الشروط والمواصفات	آخر موعد لتقديم العروض	موعد فتح المظاريف
١	منافسة تجهيز وتأثيث مستشفى عرعر المركزي سعة ٣٠٠ سرير المرحلة الثانية	٩٩	الف (١٠٠٠) ريال	إدارة المشتريات بالمديرية	نهاية دوام الاثنين ١٤٣٧/٤/٢٩هـ	يوم الثلاثاء الموافق ١٤٣٧/٤/٣٠هـ الساعة ٩ صباحاً بدلاً من يوم الاثنين ١٤٣٧/٣/١٧هـ
٢	منافسة تجهيز وتأثيث مبنى العيادات الخارجية لمستشفى النساء والولادة والأطفال بعرعر	١٠٠	ألف (١٠٠٠) ريال		نهاية دوام الثلاثاء ١٤٣٧/٤/٣٠هـ	يوم الثلاثاء الموافق ١٤٣٧/٤/٣٠هـ الساعة ١٠ صباحاً بدلاً من يوم الثلاثاء ١٤٣٧/٣/١٨هـ
٣	منافسة تجهيز وتأثيث برج رفحاء للنساء والولادة والأطفال سعة ١٠٠ سرير المرحلة الأولى	١٠١	ألف (١٠٠٠) ريال			يوم الأربعاء الموافق ١٤٣٧/٥/١هـ الساعة ١٠ صباحاً بدلاً من يوم الثلاثاء ١٤٣٧/٣/١٨هـ

تعلن / نورة عبد الله عبد العزيز الباحوث بأنه تقدم لفرع وزارة التجارة والصناعة ببريدة
برغبته بنقل الأسم التجاري الموضح ادناه الي ملكيته متضمنا البيانات التاليه : ١– الأسم التجاري : ذوق شيد للحلويات ٢– رقم السجل التجاري ١١٣١٠٣١٣٠٦ تاريخه ١٤٣١/٤/١هـ مصدره بريدة ٣ – أسم مالك الاسم التجاري السابق : تغريد عبد الله عبد العزيز الباحوث ٤– أسم من انتقلت اليه الاسم التجاري نورة عبد الله عبد العزيز الباحوث جنسيتها سعودية رقم السجل المدني ١٠٦٧١٩٧٦٢٢ مصدره بريدة محل الاقامتها بريدة فعلي من له أعتراض علي نقل الاسم التجاري اليه تقديم أعتراض خطي الي فرع التجارة والصناعة ببريدة خلال شهر من تاريخ الاعلان .